قمة العشرين في نيودلهي... توافق صيني روسي على المواجهة

وسام اسماعيل
كاتب وصحفي

من حيث الشكل، لم تتباين الظروف التي تحيط بقمة العشرين، التي تُعقد في نيودلهي، عن تلك التي عُقدت العام الماضي في بالي الإندونيسية، لناحية استمرار الصراع الجيوسياسي المعقَّد بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من جهة، وروسيا والصين وعدد من الدول الأخرى من جهة ثانية.

فالمهادنة ومحاولة تجنب المواجهة المباشرة مع القطب الأميركي، واللتان صبغتا السلوك الصيني، بالإضافة إلى المسعى الروسي لتأسيس علاقاته بالجوار القريب والمنطقة الأوروبية، وفق منطق المنظور التاريخي والاعتماد المتبادل، الذي يرى في أوراسيا مساراً مساعداً على عملية تغيير أسس النظام العالمي من دون حدوث مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية، كانت تفترض المحافظة على الحد الأدنى من المشاركة في منظومة أدوات الأحادية، بحيث إنها كانت تشكل السبيل الوحيد المتوافر إلى التأثير في التوجهات الأميركية والدولية. غير أن الواقع الدولي، الذي أظهر مخاطر استراتيجية الهيمنة الأميركية الشاملة على العالم، لناحية أنها غير منضبطة ومكلفة ويُفترض الدفع في اتجاه الحد من مخاطرها عبر إجبار الولايات المتحدة الأميركية على تغييرها وتبني استراتيجية جديدة تتصف بضبط النفس والاكتفاء بالمحافظة على مصالحها القومية الضيقة.

فالمجموعة، التي يُسوقها على أنها منتدى للقيادة العالمية، والتي استطاعت منذ تأسيسها أن تكرس دورها إطاراً للتأثير في التوجهات العالمية وأن تؤدّي دوراً أساسياً في تشكيل الهيكل العالمي للإدارة وتعزيزه، إلى جانب مؤسسات أخرى، مثل بريتون وودز وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، فقدت في الأعوام الأخيرة من جاذبيتها لدى الصين وروسيا، وتكرست في وعيهما السياسي كإحدى الأدوات الغربية التي تنحصر وظيفتها في تخفيف اندفاعتهما إلى تبني أطر مستقلة عن المؤسسات ذات التوجه الغربي والتوجه الأميركي.

فالتركيز، أميركياً وغربياً، في قمة نيودلهي على الأثر الذي تخلّفه العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في السلم والأمن الدوليين، وفي الأمن الغذائي العالمي، وإظهارها على أنها تستهدف الدول النامية، بالإضافة إلى إشارة الولايات المتحدة إلى ضرورة إعادة تشكيل البنك الدولي من أجل مواجهة الصين، من خلال توفير وسيلة بديلة لتمويل مشاريع التنمية بصورة منفصلة عن بكين، أظهر أنه لن يكون من الممكن الحكم على هذه القمة كمبادرة عالمية مستقلة يمكن تحييدها عن الصراعات والتجاذبات الدولية.

وعليه، وإن تباينت الرسائل أو الدوافع الكامنة خلف غياب الرئيسين الروسي والصيني، أو كيفية مقاربة توجهات القمة لدى كل منهما، فإن النتيجة الأساسية، التي يمكن التوصل إليها عند محاولة تحليل موقفهما، تثبت توجهاً لإثبات رفضهما لآليات العمل الدولية التي صبغت الدورة التاريخية الأخيرة، والتي كان عنوانها تفوق الولايات المتحدة الأميركية وتفردها في إدارة النظام الدولي، سياسياً وعسكرياً ومالياً.

من ناحية روسيا، لا يمكن تحليل غياب الرئيس الروسي عن القمة في الهند من خلال خوفه بإقدام الهند على تنفيذ مذكرة المحكمة الجنائية الدولية، القاضية بتوقيفه.

فالموقف السياسي الهندي لم يكن معادياً لروسيا عند شنها عمليتها العسكرية في أوكرانيا. كما أن الواقعية السياسية تفترض عدم التفكير أصلاً في تنفيذ هذه المذكرة، بحيث إنه لا يمكن للهند أن تقارب علاقاتها بجارتها النووية وفق منطق المحكمة الجنائية غير الحيادي، بحيث ظهر عجزها في التعاطي بموضوعية ومهنية في قضايا سابقة.

فالعالم لم يبتلع بعد قرارها بالتراجع عن التحقيق في جرائم حرب أميركية محتملة في أفغانستان بسبب تعرض موظفيها لعقوبات أميركية. وعليه، فإذا كان من الممكن تبرير هذا الغياب من خلال الحرص على عدم تعريض الهند لمشكلات لا تريدها مع الغرب، فيمكن أيضاً قراءة الموقف الروسي الحقيقي من المجموعة من خلال تعبير وزير الخارجية الروسي عن حرصه على عدم صدور بيان ختامي، إذا لم يكن معبّراً عن موقف روسيا بشأن الحرب في أوكرانيا.

وبالتالي، فإن المشاركة الروسية في أعمال القمة لا تدلل على محاولة للتواصل مع العالم وإثبات عدم قدرة الغرب على عزلها، وإنما تؤكد قراراً روسياً يقضي بتحجيم دور هذه المجموعة، وإثبات عقمها في التعبير عن إجماع دولي تتغنى به منذ نشأتها.

أمّا بالنسبة إلى الصين، فيظهر قرار عدم مشاركة الرئيس الصيني في قمة نيودلهي متبايناً من حيث الشكل عن قرار الرئيس الروسي. فإذا كان من غير الممكن القفز فوق التحليل، الذي يَعُدّ أن الخلاف الحدودي بين الصين والهند أحد أهم الأسباب التي تبرر غياب الرئيس الصيني عن القمة، فإن أسباباً أخرى تُظهر تأثيراً ثانوياً للخلاف الحدودي في القرار الصيني.

فاليقين الصيني بوجود محاولة غربية لإظهار قمة مجموعة العشرين على أنها ساحة للمنافسة الدولية، وإصرار الولايات المتحدة وحلفائها على فرض رؤيتهم لكيفية معالجة القضايا العالمية، ابتداءً من ملف الحرب الروسية الأوكرانية، مروراً بأزمة المناخ والإصرار الغربي على مضاعفة القدرة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٣٠، وخفض انبعاثات الغازات بنسبة ٦٠ ٪ بحلول عام ٢٠٣٥، على نحو لا يتلاءم مع خطط النمو الصيني، وصولاً إلى ملف مفاوضات إعادة هيكلة الديون؛ كلها عوامل تساعد على إظهار السلوك الصيني على أنه إشارة إلى رفض توجه المجموعة وإلى التأثير العميق للقرار الصيني في مجموعة العشرين.

لذلك، فإن القرارين الروسي والصيني بشأن عدم الحضور إلى نيودلهي لا يمكن تحليلهما من خلال ظروف كِلا البلدين فقط، وإنما يُفترض البناء على ما يمكن أن ينتج من هذا الغياب من مفاعيل يجب البناء عليها في الأعوام المقبلة. فالإجراء الروسي والصيني، والذي يهدف إلى تحجيم مجموعة العشرين، لا يمكن أن يُقرأ إلا من خلال ظروف قمة مجموعة بريكس الأخيرة، التي عُقدت في جنوب أفريقيا وما نتج منها.

القراران الروسي والصيني بشأن عدم الحضور إلى نيودلهي لا يمكن تحليلهما من خلال ظروف كِلا البلدين فقط، وإنما يُفترض البناء على ما يمكن أن ينتج من هذا الغياب

العلاقة الاقتصادية لا تحجب قلق روسيا السياسي مع تركيا

هدى رزق
كاتبة ومحللة استراتيجية

عكس اللقاء بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب إردوغان في سوتشي أجواء اهتزاز ثقة موسكو بأنقرة، بعد سعي الرئيس التركي إلى تغيير توجهات سياسته الخارجية عقب الانتخابات الأخيرة، وإهماله ملف علاقته بالرئيس الأسد، رغم جهود الوساطة الروسية والإيرانية، ودعوته "الناتو" إلى قبول عضوية أوكرانيا، وانتهاك التفاهمات التركية-الروسية في اتفاقية تبادل الأسرى المبرمة بين الدولتين من أجل إرضاء أوكرانيا والغرب.

لكن المصالح الاقتصادية بين الدولتين حتمت اللقاء؛ وسعى الرئيس الروسي للظهور في وضع المسيطر على الأحداث، مؤكداً حضور موسكو على الساحة السياسية بعد فشل الهجوم الأوكراني المضاد، فيما أتى الرئيس التركي ساعياً إلى الاستفادة من استعادة اتفاقية تصدير الحبوب مع روسيا، من أجل تأكيد نجاحه كوسيط، بعد أن مكّن أوكرانيا في الفترة الماضية من شحن حبوبها إلى الأسواق العالمية عبر البحر الأسود، وأثبت للغرب أنه قناة اتصال موثوقة بين "الناتو" وروسيا، وهو عملياً ما زال كذلك.

عرض بوتين صفقة حبوب بديلة يرسل بموجبها مليون طن من الحبوب إلى تركيا بسعر مخفض، بدعم مالي من قطر، لتتم معالجتها في تركيا وإرسالها إلى البلدان الأكثر احتياجاً ومنها الدول الأفريقية، على أن تناقش التفاصيل الفنية لهذا المشروع لاحقاً، ما سيسمح ببدء عمليات التسليم في الفترة القريبة.

وفي حال الموافقة على تطبيق الخطة الروسية، ستحصل تركيا على المزيد من القمح الروسي، وتحافظ على دورها المهيمن في سلسلة توريد القمح إلى الخبز. وستحاول أنقرة التفاوض مع الدول الغربية في قمة مجموعة العشرين والجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تحقيق الشروط الروسية التي كانت موسكو طرحتها من أجل العودة إلى اتفاقية الحبوب.

في مؤتمره الصحفي، أوضح بوتين أهمية مركز الطاقة الذي أقامته شركة "روساتوم" الروسية، التي توظف أكثر من ٢٠ ألف تركي وروسي، ودخوله حيز التنفيذ العام المقبل. وتسعى كل من روسيا وتركيا لتوسيع التعاون مع انتهاء عقد شركة "غازبروم" الروسية لنقل الغاز عبر أوكرانيا نهاية عام ٢٠٢٤، ستتولى تركيا تصدير الغاز الروسي عن طريق الأنابيب من الجزء الأوروبي من روسيا، كذلك يمكن لمحطة الطاقة النووية التي تبنيها روسيا في تركيا أن تقلل من احتياج تركيا لواردات الطاقة، ما يمكنها من تحسين الميزان التجاري.

على الرغم من محاولات إنجاح التعاون الاقتصادي، لم تخف موسكو قلقها السياسي من تقلبات مصالح السياسة التركية واحتمالات الصراع مع روسيا، فالخلافات السياسية كثيرة، بدءاً من القوقاز بعد قيام نيكول باشينيان، رئيس وزراء أرمينيا، بالتحالف مع الغرب، ضارباً عرض الحائط التحالف الدفاعي مع روسيا، كذلك الخشية من محاولة أذربيجان إنشاء ممر إلى جيب ناخيتشيفان بالوسائل العسكرية، لتعزل في الوقت نفسه أرمينيا عن إيران بدعم من تركيا التي تمسك بأوراق مهمة في هذه المنطقة، مروراً بأوكرانيا ومحاولات الغرب إشراك تركيا بشكل أكبر في الحرب ضد روسيا، إذ عيّن زيلينسكي رستم عمروف من تتار القرم المعروف بعلاقاته مع تركيا وزيراً للدفاع، من أجل التأثير في توجهاتها القومية.

الفرصة اليوم متاحة مع العجز المالي والتدهور الاقتصادي الذي تعيشه تركيا، لكسب ودّ الغرب فهي تحتاج إلى الضخ المالي من الخارج، وتعتمد بشكل كبير على السوق الأوروبية ورأس المال الغربي.

كما أن سياسة البنك المركزي التركي في الإصلاح المالي ورفع سعر الفائدة، تندرج في تطبيق سياسات البنك الدولي، إذ حصلت تركيا في العام ٢٠٢٢ على قرض من البنك الدولي، كما حصلت على مليار دولار في إطار سعيها لإعادة تأهيل المناطق التي ضربها زلزال فبراير/شباط ٢٠٢٣. والتغيرات الجذرية التي تشهدها السياستان النقدية والمالية تمثل تغييراً في التوجهات الاقتصادية التركية، وهي بمنزلة تهيئة لمزيد من العلاقات بين تركيا والمؤسسات المالية الدولية. وسيكون لجوء تركيا للحصول على قرض من البنك الدولي مقدمة لعودتها إلى التعامل الوثيق مع الغرب، حيث يقوم الرئيس الأميركي جو بايدن بدعم طلب أنقرة لدى البنك الدولي.

التحليل الإخباري

هكذا أزاحت روسيا ألمانيا وأصبحت خامس أكبر اقتصاد عالمي

زينب عقيل
كاتبة ومحللة استراتيجية

في عام ٢٠١٩ فقط، نما الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، بنسبة ١,٣ ٪. وكان من المتوقع أنه سيبدأ في التسارع خلال السنوات التالية. رئيس الوزراء الروسي السابق ديميتري ميدفيديف تحدّث حينها عن خطة إصلاح اقتصادي لدفع البلاد إلى واحدة من أكبر خمس اقتصادات في العالم في تعادل القوة الشرائية بحلول عام ٢٠٢٣، وكانت روسيا حينها في الموقع السادس خلف ألمانيا مباشرة.

وهو ما حصل على الرغم مما يسمى العقوبات غير المسبوقة التي فرضها الغرب الجماعي إثر الحرب الأوكرانية، وحزمة العقوبات التي فُرضت قبلها عندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم. وهكذا تكون روسيا قد أزاحت ألمانيا لتصبح أكبر اقتصاد في أوروبا، وخامس اكبر اقتصاد عالمي.

يمكن فهم هذا التطور الاقتصادي من خلال شرح معادلة القوة الشرائية. "تعادل القوة الشرائية" هو مصطلح اقتصادي مصمّم لمقارنة قدرة البلدان المختلفة على شراء وحدة معينة من سلعة أو سلة مشتركة من السلع والخدمات. يتم استخدامه لقياس القدرة الشرائية الفعلية.

فشل ما يسمى بالعقوبات الغربية

منذ بداية العملية العسكرية على أوكرانيا كانت مسألة التداعيات الاقتصادية لهذه المواجهة تقدّم دائمًا على أنها طريق محتوم لفشل الاقتصاد الروسي. لكن التدابير الاقتصادية للحكومة الروسية أظهرت مرونة مرتفعة، بالإضافة إلى مقاومة اقتصادية غير مسبوقة. عام ٢٠١٤ كانت روسيا في المرتبة التاسعة، وكان من المتوقع أن تتفوق روسيا على ألمانيا والمملكة المتحدة اللتان تعدان من بين أقوى الاقتصادات الغربية.

لكن خضوع هاتان الدولتان لواشنطن التي فرضت على الاتحاد الأوروبي تمويل آلة الحرب الأوكرانية، وسوء التقدير الاستراتيجي الذي أدى إلى تراجع التصدير في ألمانيا، كانت من الأسباب التي سرّعت من إزاحة ألمانيا من قِبل روسيا.

والآن تعاني الولايات المتحدة من السلع باهظة الأسعار والتي كانت رخيصة، وخاصة النفط والغاز الطبيعي. أدت بدورها إلى تأثير مضاعف لا يزال يدمر قطاعات كاملة من اقتصاد الاتحاد الأوروبي، حيث لا يمكن استبدالها.

كما أنّ فقدان الوصول إلى السوق الروسية الضخمة، شكّل ضربة كبيرة للكتلة المضطربة. خاصة بعد محاولة سرقة الأموال التي كانت العديد من الشركات الروسية قد احتفظت بها في البنوك الأوروبية، ما أدى إلى تدمير كامل للثقة التي كانت موجودة ذات يوم، وشجع ليس فقط الروس على فقدان الاهتمام بقطاع التمويل في الاتحاد الأوروبي الذي كان لا مثيل له ذات يوم. الواقع أن العقوبات التي كان ينبغي لها أن تدمّر الاقتصاد الروسي المتنامي كانت سببًا في دفعه إلى الإمام على سلّم أكبر الاقتصادات في العالم، ومن تحقق تدميره هو ألمانيا التي شهدت قوتها الصناعية تفككًا غير مسبوق، وعكس عملية ما كان يسمى "المعجزة الاقتصادية الألمانية" في أعقاب الحرب العالمية الثانية.